

الحلقة (٢)

ذكر العلماء أن الصحيح له مراتب متفاوتة، وكذلك الحسن أيضاً له مراتب، وقد جعلها الإمام الذهبي رحمه الله تعالى مرتبتين، وذكرنا هذا ونعيد عليه تأكيداً وزيادة أيضاً في هذه المسألة، فالذهبي رحمه الله تعالى قال: "أعلى مراتب الحديث الحسن ما اختلف في تصحيح حديثه وتحسينه"، أي الراوي الذي اختلف الأئمة في حديثه هل هو من باب الصحيح أو من باب الحسن؟ فإذاً يكون هذا حديثه أعلى مراتب الحسن، الراوي الذي يصحح له البعض ويحسن له البعض الآخر فإذاً حديثه في أعلى مراتب الحسن، فهو متردد بين الصحة والحسن عند النقاد وعند الأئمة، فهذه مرتبة، كما أسلفنا ذكرنا من أهل هذه المرتبة سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وذكرنا كذلك سلسلة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وذكرنا من ذلك أيضاً ابن إسحاق عن التيمي، وما شابه ذلك مما قيل فيه أنه حديثهم صحيح أو قيل أنه حديثهم حسن، فإذاً هذه هي أعلى مراتب الحديث الحسن.

المرتبة الثانية تأتي بعد هذه وهي ما اختلف في تحسين حديثه وتضعيفه، انظر الفرق هنا، في الأولى اختلف في التصحيح والتحسين، هنا نزلت يعني كان في الأول ربما يرتقي عند بعضهم للصحيح، لكن هنا إذا ارتقى ارتقى للحسن، وقد يقول البعض أنه ضعيف، فإذاً هو أقل مرتبة من سابقه بلا شك، ما اختلف في تحسين حديثه وتضعيفه، وذكرنا من ذلك أو من الرواة الذين اختلف فيهم هذا الاختلاف الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، ونحو هؤلاء مما قال فيه البعض أن حديثه حسن وقال البعض أن حديثه ضعيف، فإذاً هذه مرتبة تنزل عن المرتبة التي سبقتها في هذا الباب، فإذاً الحديث الحسن كما تبين من هذا أنه على مرتبتين، والله أعلم.

مما يبر معنا في المنهج: مظان الحديث الحسن، أو المصادر التي يكثر فيها الحديث الحسن وتكون من مظانه.

إذا قالوا مظان الحديث الحسن أو مظان الحديث عموماً، فكلمة (مظنة) بكسر الظاء المعجمة إذا قالوا مظنة فمظنة الشيء معدنه وموضعه، فيكون معنى العنوان: الكتب التي هي مواضع للحديث الحسن، هذا المراد بهذا العنوان، لم نجد كتاباً انفرد بذكر الحديث الحسن، سواء الحسن لذاته أو الحسن لغيره، ما وجد كتاب مستقل ذكر الحديث الحسن مجرداً عن غيره كما فُعل في الحديث الصحيح، عندنا كتب جردت للحديث الصحيح كالصحيحين للإمامين البخاري ومسلم رحمهم الله، فإذاً هنا جرد الحديث الصحيح عن غيره، وهناك كتب أيضاً وصفت بالصحة وهي على هذا التجريد على حكم مؤلفيها وإن كانت لا ترتقي إلى الصحيحين وفي بعض أحاديثها كلام، أما صحيح البخاري وصحيح ومسلم رحمهما الله تعالى فقد نالا السبق في هذا الجانب.

لكن الحديث الحسن ما وجدنا من جرده لوحده، وُجِدَت كتب فيها الحسن وغير الحسن كالصحيح

والحسن والضعيف، لكن يكثر فيها الحسن، فإذا هي مظان لوجود الحديث الحسن، من تلك الكتب والمصنفات:

جامع الإمام الترمذي وهو المشهور عند الناس بسنن الترمذي، فهذا الجامع كما ذكر العلماء أصل في معرفة الحسن، ولعل الإمام الترمذي رحمه الله تعالى هو من أول من أشهر الحسن وبينه في ثانيا جامع، فكثيراً ما يحكم على الحديث ثم يصفه، وبعضها يقول كما أسلفنا حديث حسن، أو يضم إليه وصف آخر كما تقدم معنا في الوصف المركب حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب، وغير ذلك.

من الكتب أيضاً التي تعتبر من مراجع أو من مظان الحديث الحسن، أي يغلب على الظن وجود هذا النوع من الحديث فيها **سنن أبي داود رحمه الله**، وقد ذكر الإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة أنه يذكر في كتابه ذلك الصحيح وما يشابهه وما يقاربه، ثم قال بعد ذلك: "وما كان فيه وهن شديد بينته، وما لم يذكر فيه شيء فهو صالح"، فبناءً على ذلك إذا وجدنا فيه حديثاً لم يُبين الإمام أبو داود فيه ضعفاً ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين فيقال هذا حديث حسن عند أبي داود، الصحيح بينه، الضعيف بينه، سكت عن القريب من الصحيح ولم يبينه فيقول هذا هو الحسن لأنه مما يقارب الصحيح، فما يقارب الصحيح هو الحسن فهو يشابه من حيث الحجية هو حجة، وهو قريب منه في المرتبة ليس بعيداً عنه، الفارق كما تقدم معنا في التعريف الفارق في الضبط، تام في راوي الصحيح، خفيف في راوي الحسن، وإلا بقية الشروط هي الشروط كاملة ما عدا هذا الشرط، فهناك فرق يسير قد لا يظهر أيضاً لكل أحد، فالأئمة رحمهم الله تعالى بينوا ذلك ورسموه.

إذا ما بين فيه الإمام أبو داود أنه صحيح فقد علم ذلك، ما بين فيه الضعف علم ذلك، ما سكت عنه يقولون هو حسن عند أبي داود، نقول عند أبي داود لماذا؟ لأنه قد لا يكون حسناً عند غيره، قد يرتقي وقد يكون أقل من ذلك، لكن على منهجه رحمه الله تعالى، والأئمة يختلفون في الحكم على الأحاديث باعتبار ما يرونه في رواية الحديث، فمنهم من يضعف الراوي وبالتالي يضعف حديثه، ومنهم من يحسن منزلة الراوي وبالتالي يكون حديثه حسناً، ومنهم من يوثق الراوي مطلقاً فيكون حديثه صحيحاً، بناءً على هذا الاختلاف وما وصلهم وما فهموه من أحوال الرواة.

من الكتب أيضاً التي هي من مظان الحديث الحسن **سنن الدارقطني**، وقد نص الدارقطني على كثير منه في سننه، أيضاً من مظانه **بقية كتب السنن**، يعني ذكرنا هذه الثلاثة لكون أصحابها نصوا على هذا، إما حكم على حديث بذاته وكثرته في هذا كما في جامع الترمذي، أو أن المصنف أو صاحب الكتاب نص على أن كتابه فيه حسن كما ذكر أبو داود رحمهم الله تعالى، لأن فيه ما يقارب الصحيح وهو الحسن، أو ما نص على حكم كذلك وهذا أيضاً ما فعله الدارقطني، وإلا فبقية كتب السنن هي من مظان الحديث الحسن.

هذه أبرز الفقرات المتعلقة بالحديث الحسن، وكما أسلفنا فيه اختلاف العلماء في تعريفه وخرجنا بتعريف مختار، استسقي من تعريف الحافظ ابن حجر للصحيح وإماحته هي للحسن، فخرجنا بذلك التعريف وبيننا بأن الحديث الحسن مراتب، والوصف المركب في الحديث الحسن وما إلى ذلك، فهذه مسائل متعلقة بالحديث الحسن، علنا نكون قد أتينا إليها بشيء من الأيضاح واتضحت أمامنا، وتقدم وتبين لنا بأن الحديث الضعيف، أو ليس كل حديث ضعيف يرتقي بتعدد طرقه إلى الحسن، فما يرتقي إلى الحسن إنما هو الضعيف المنجبر، أما إذا لم يكن منجبراً وكان ضعفه شديداً فهو لا يقوي ولا يتقوى وتعدد طرقه لا تزيد ضعفه إلا ضعفاً.

نأتي بعد ذلك إلى بعض المصطلحات التي ذكرها العلماء في علوم المصطلح أو علوم الحديث، فمما ذكروا في المنهج أنهم قالوا (المسند) فما هو المسند؟

المسند في اللغة: من أسند بمعنى أضاف أو نسب، فالواحد منا إذا أضاف قولاً لآخر قال: فلان قال كذا، فهو أسنده إليه، أسند العلم والكلام إليه، فعند إضافته إليه نقول هذا أسند، فهذا من حيث اللغة.

أما تعريف الحديث المسند في الاصطلاح: أنا أقول الحديث المسند لأن البعض إذا أطلق المسند هذا لا ينصرف ذهنه إلى مسند الإمام أحمد أو غيره من المسانيد، ولكن مسند الإمام أحمد له شهرته عند الناس، لكن المقصود به الحديث المسند ليس الكتاب المسند، إنما الحديث المسند، فالحديث المسند **تعريفه اصطلاحاً** قالوا فيه: **ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم**، ولعل هذا هو أحسن التعريفات المذكورة في هذا الباب، ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فاتصال السند خرج بذلك المنقطع على أي وجه كان انقطاعه، والمرفوع خرج به غير المرفوع، الموقوف، المقطوع، خرج منه ذلك، فلا يسمى مسنداً إذاً على هذا التعريف إلا ما اتصل سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فخرج بذلك المنقطع بأقسامه وأنواعه كلها، وخرج كذلك ما عدا المرفوع المضاف إلى الصحابي أو التابعي أو من دون التابعي، الموقوف والمقطوع فهي تخرج من ذلك.

مثال: الحديث المسند ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً)** فإذا هذا حديث اتصل سنده من البخاري إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ما هناك انقطاع، فإذا ضمنا الأولى: اتصال السند، فلم يكن الحديث أو السند فيه انقطاعاً، ثم أيضاً جاءنا قول أبي هريرة رضي الله عنه قال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال" فإذا هذا هو المرفوع، فإذا خرج عنا كذلك الموقوف وخرج كذلك المقطوع، فصار الحديث بهذا حديث مسند، أي اتصل سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، هذا المصطلح أو أحد المصطلحات التي سنأتي إليها وهو الحديث المسند.

نأتي بعد ذلك للمصطلح الآخر وهو قولهم المتصل، والمتصل في اللغة ضد المنقطع، مأخوذ من اتصل، ضد انقطع، ويلقبونه بلقب آخر فيقولون الموصول، المتصل والموصول كل ذلك أطلقوه، ولعل كلمة المتصل هي الأشهر في هذا والله أعلم.

أما تعريفه في الاصطلاح: فهو ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً.

وتبين لنا هنا الفرق بينه وبين المسند فكلاهما اتفقا في الجزء الأول من التعريف: اتصل سنده، خرج بذلك أيضاً المنقطع هنا كما خرج في تعريف المسند، لكن اختلفا فيما بعد ذلك، فتقدم معنا في المسند أنه يشترط فيه الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما في المتصل فلا يشترط الرفع، قد يكون موقوفاً على الصحابي، فهذا هو الفرق بين الاثنين بين المسند وبين المتصل.

مثال المتصل، مثاله مرفوعاً: مالك عن ابن الشهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا أو فعل كذا.

فإذاً هذا متصل مرفوع، ومثل هذا أيضاً يمكن أن نقول عليه أنه مُسند، فمثلاً في المثال السابق كما تقدم معنا في المسند يصح أن نقول عنه أنه كذلك متصل لكنه متصل مرفوع نقيده هنا: متصل مرفوع، أما إذا قلنا مسند فهو على التعريف السابق: اتصل سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما هنا نقول اتصل سنده نعم إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكن نبين ذلك نقول متصل مرفوع، فإذاً المتصل المرفوع هو كالمسند يوافق المسند كما تقدم.

مثال المتصل الموقوف: مالك رحمه الله تعالى حدث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال كذا أو فعل كذا، فنقول الصحابي رضي الله عنه أو فعله الذي لم يكن في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا يسمونه موقوفاً، أي موقوف على الصحابي كأنه لم يصل وهو فعلاً لم يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقف فيه راويه إلى الصحابي ولم يتعدَّ إلى النبي صلى الله عليه وسلم هذا هو الموقوف، فإذاً اتصل السند من مالك إلى ابن عمر رضي الله عنهما، فإذاً هنا اتصل سنده لكنه لم يكن مرفوعاً كان موقوفاً، فهنا حصل الفرق بين المُسند وبين هذا النوع من المتصل، وهو المتصل الموقوف، فهذا ليس مسنداً، المتصل الموقوف لا يسمى مسنداً، أما المتصل المرفوع فهو نفسه المسند كما تقدم.

نأتي إلى مسألة معنا في هذا الباب وهو لو كان القول أو الفعل منسوباً للتابعي ومن دونه، هل يقال عنه بأنه متصل؟ كانت هذه المسألة فيها إشكال عنه البعض وذكر هذا العراقي رحمه الله تعالى، فبين بأن ما أضيف إلى التابعي ومن دونه لا يطلق عليه لقب المتصل، لكن لو قُيد صح منه ذلك، هذا كيف يكون التقييد؟ متصل إلى فلان، متصل إلى سعيد بن المسيب، متصل إلى الحسن، هنا قيدنا متصل إلى فلان، لكن أما أن نطلق فهذا لا يصح إطلاقه ولا يستقيم على ما أضيف إلى التابعي أو من دونه،

لماذا؟

قالوا هذا النوع يطلق عليه المقطوع، فكيف متصل ومقطوع لقبان متناقضان ما يستقيم الأمر في هذا، فكأن القائل المتصل ويعني به ما أضيف إلى التابعين وما دونه ضم متعارضين، فلذلك قالوا لا يطلق ولكنه يقيد، نعم يستقيم أمره بذلك، فإذا قيل هذا متصل إلى الحسن أو متصل إلى سعيد أو غيرهما، فهذا يستقيم، أما أن نطلقه قالوا هذا لا ينضبط، لأنه كالوصف لشيء واحد بمتضادين في اللغة، فلذلك يتنبه لهذا، أن ما أضيف إلى التابعين أو من دونه لا يطلقون عليه لفظ المتصل إلا مقيداً.

من الألفاظ أيضاً الواردة أو من المصطلحات الواردة معنا في المنهج، كلمة المرفوع.

المرفوع لغة: هو ضد الوضع، وأما في اصطلاحه أو في اصطلاح المحدثين فالمرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل سنده أو لم يتصل، صحيحاً كان أو ضعيفاً، مجرد أنه أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهذا يسمونه مرفوعاً.

لماذا سمي المرفوع مرفوعاً بهذا؟ قالوا لأنه أضيف إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي صلى الله عليه وسلم، بلا شك أن مقام النبي صلى الله عليه وسلم هو أرفع مقام في البشرية، فلذلك سمي الحديث المضاف أو المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً من أجل أنه أضيف إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي صلى الله عليه وسلم، هذا هو المصطلح أيضاً الوارد في هذا الباب الذي هو كلمة المرفوع، فنكون بهذا قد عرفنا أن المرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والأمثلة في هذا كثيرة ولعلنا نقول منها ما تقدم في التمثيل للحديث المسند وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه رحمه الله تعالى بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً) هذا أيضاً حديث مرفوع، قلنا أن سبب لقبه بهذا أنه أضيف إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي صلى الله عليه وسلم.

نأتي بعد هذا إلى الأفراد، والأفراد جمع فرد، والفرد هو الواحد، أما في اصطلاحهم ما تفرد بروايته راوٍ واحد في أي طبقة من طبقات السند، وهذا النوع أيضاً يطلقون عليه أيضاً اسم **الغريب**، فهو فرد وهو غريب، لأن الغريب بمعنى المنفرد من حيث اللغة، والغريب هو البعيد عن أقاربه، ويتفق إذاً هنا من حيث اللغة أيضاً مع الفرد، الفرد أيضاً هو الواحد، إذاً تعريفه إذا قالوا حديث غريب أو حديث فرد: ما انفرد بروايته راوٍ واحد، إذاً هذا هو الحديث الفرد.

فإذا استقل شخص واحد برواية الحديث سواء في كل طبقة من طبقاته أو في طبقة واحدة، في جميع الطبقات أو في طبقة واحدة هذا يسمى فرداً سواء كان في أول السند أو في آخر السند أو في أثنائه، **وأول السند** هو أقرب راوٍ إلينا، **أما آخر السند** فهو ممّا يلي النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا هو أول السند وآخره لأن هذه اللفظة قد تتكرر فنحتاج إلى بيانها من أجل أن نكون على علم بها، وكذلك عندما يقولون أصل السند، **أصل السند:** هو ممّا يلي النبي صلى الله عليه وسلم، الذي يروي الحديث عن

النبي صلى الله عليه وسلم، هذا هو أصل السند، فأصل السند وآخر السند بمعنى، فأما أول السند أو مبتدأ السند فهو أقرب راوٍ إلينا، فلو أخذ الواحد منا حديثاً من صحيح البخاري فنقول أول الإسناد البخاري، أو مبتدأ الإسناد عندنا هو البخاري لأننا أخذنا الحديث من صحيح البخاري، وآخر السند هو ممّا يلي النبي صلى الله عليه وسلم هو الصحابي الذي أخذ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا من أجل التبيين، فإذا يمر معنا أول السند وآخر السند، بيّنا هذا من أجل أن نكون على علم بهذا، وعلى ما تقدم يكون الحديث الفرد أو اللقبان الفرد والغريب هما بمعنى واحد.